



الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية للجفاف

مركز المؤتمرات الدولي، جنيف

15-11 آذار/ مارس 2013

وثيقة تحدد معالم سياسة وطنية لإدارة حالات الجفاف

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)

كانون الأول/ ديسمبر 2013

وثيقة تحديد معالم سياسة وطنية لإدارة حالات الجفاف

اعترافاً بأن الجفاف ظاهرة طبيعية تتسبب في معاناة البشرية منذ أن وجد الإنسان وأن هذه الظاهرة تتفاقم نتيجة لتغير المناخ؛

ومع مراعاة أن حالات الجفاف تمثل تهديداً ما زالت البشرية تعاني منها، كما أثبتت حالات الجفاف التي أصابت القرن الأفريقي (2011) وعانت منها منطقة الساحل (2012)؛

ومع ملاحظة أن للجفاف آثاراً هامة من حيث الخسائر في الأرواح وانعدام الأمن الغذائي وتدهور الموارد الطبيعية، وآثاراً سلبية على الحيوان والنبات، والفقر والاضطرابات الاجتماعية، وأن هناك خسائر اقتصادية مباشرة قصيرة المدى وطويلة المدى متزايدة في عدد من القطاعات الاقتصادية؛

ومع الفلق إزاء آثار تقلبية المناخ وتغيره واحتمال تغير أنماط الجفاف واحتمال زيادة وتيرة وحدة ومدة بقاء الجفاف مما يزيد بدرجة كبيرة من الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

ومع التنكير بأن الأبحاث الأخيرة قد أظهرت أن حالات الجفاف تزيد من احتمالات العنف الطائفي أو الحروب المدنية أو حتى الحروب بين الأمم؛

ومع مراعاة أن هذه الأعباء التي يتعرض لها البشر يمكن تلافيتها إلى حد كبير باتباع سياسات مناسبة؛

تحدد هذه الوثيقة بإيجاز أهداف السياسات الخاصة بإدارة حالات الجفاف على المستوى الوطني وعناصرها الرئيسية.

وينبغي ملاحظة أن السياسات الخاصة بإدارة حالات الجفاف على المستوى الوطني تستكمل السياسات الوطنية والدولية الأخرى مثل: خطط العمل الوطنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وسياسات إدارة مخاطر الكوارث والحد منها، والسياسات والخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وكذلك الممارسات والسياسات والخطط المتكاملة لصيانة التربة والمياه، مما من شأنه تعزيز الأمن الغذائي، والحد من تعرض الشرائح الفقيرة من المجتمع للمخاطر وتشجيع النمو.

الأهداف التي ينبغي أن تتوخاها أي سياسة وطنية لإدارة الجفاف

الموضوع الرئيسي الذي تتناوله السياسة الوطنية لإدارة الجفاف هو "تشجيع السياسات الوطنية لإدارة الجفاف من أجل الحد من تعرض المجتمع لحالات الجفاف"

وينبغي أن تحدد السياسة الوطنية لإدارة الجفاف المبادئ أو الخطوط التوجيهية التي تنظم إدارة حالات الجفاف والآثار المترتبة عليها. وينبغي أن تكون هذه السياسة متوافقة وعادلة بالنسبة لجميع المناطق، ومجموعات السكان، والقطاعات الاقتصادية وأن تكون متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن أن تتمحور السياسة الوطنية لإدارة حالات الجفاف حول خمسة أهداف هي:

(1) اتخاذ إجراءات استباقية للتخفيف من آثار الجفاف والتخطيط لاتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق هذا الغرض وإدارة المخاطر والتوعية العامة والإشراف على الموارد، باعتبارها عناصر رئيسية للسياسات الوطنية الفعالة للجفاف.

(2) توثيق عرى التعاون لتعزيز شبكات الرصد الوطنية/ الإقليمية/ العالمية، ونظم تقديم المعلومات لتحسين الفهم العام لحالات الجفاف والاستعداد لها.

(3) تضمين خطط الاستعداد لحالات الجفاف استراتيجيات مالية شاملة خاصة بالحكومات وقطاع التأمين الخاص.

(4) إقرار شبكة سلامة للإغاثة في حالات الطوارئ على أساس الإشراف السليم على الموارد الطبيعية والجهود الذاتية على مستويات الحوكمة المختلفة.

(5) التنسيق بين برامج الجفاف والتصدي له على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة وبحيث تكون موجهة للمستهلكين.

تشمل العناصر الأساسية للسياسة الوطنية لإدارة حالات الجفاف:

أ) تشجيع النهج المعيارية لمعالجة سرعة التأثير بالمخاطر وتقييم آثارها.

• الإلمام بالعمليات الطبيعية والأنشطة البشرية التي تساهم في سرعة التأثير بالمخاطر وقدرة المجتمعات على المقاومة وكيف يمكن إدماجها لتعزيز الحد من المخاطر وإدارتها.

- سد الفجوات في مجالات المعرفة، والمنهجيات، وأنواع المعلومات التي تحول دون تطبيقها تطبيقاً فعالاً على إدارة مخاطر الجفاف. ومن الأهداف الرئيسية تمكين السكان المتأثرين.

- مراعاة سياق الخصوصية من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تقييمات آثار الجفاف وسرعة التأثير به. والعمل مع المجتمعات المحلية التي تواجه المخاطر من أجل إدارة بيئاتهم بمزيد من المسؤولية والعدالة في المدى الطويل عن طريق الانضمام إلى هيكل عالمي يعزز الإجراءات المنهجية المسؤولة والتي تُتخذ عن علم لتحسين الظروف المحلية في المناطق المعرضة للمخاطر.

- تشجيع الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة على دعم تقديم الحوافز، وتنسيق البيانات ودعم القرارات، وتعميم النهج الناجحة لزيادة القدرات والإجراءات.

• تحديد خصائص الآثار المتعلقة بالجفاف وسرعة التأثير به والمعلومات المتعلقة بالمخاطر ودمجها، بغرض تحديد الإجراءات والتدابير الاستباقية للتخفيف من الآثار. والمضي إلى أبعد من الاعتبارات الاقتصادية للتكاليف والفوائد، وإدراج الأبعاد الاجتماعية والثقافية في تصميم إستراتيجيات التكيف مع الجفاف.

• تعزيز التنسيق بين القطاعات بالنسبة لتقييم مدى التعرض لمخاطر الجفاف وآثاره، وتعزيز قيام شراكات بين الدولة والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل تقييم آثار الجفاف.

• وضع معايير، من قبيل مؤشر الثروة الشاملة (IWI)، لتقييم مدى أهمية آثار الجفاف والعوامل التي تؤدي إلى زيادة الإحساس بالمخاطر، وتحديد إجراءات التخفيف من آثارها.

ب) تنفيذ المراقبة الفعالة لحالات الجفاف ونظم الإنذار المبكر والمعلومات.

• إنشاء ودعم نظام متكامل وشامل وفعال لرصد حالات الجفاف على المستوى الوطني.

- تقييم مدى كفاية شبكات رصد الجفاف، وخصوصاً شبكات الأرصاد الجوية والهيدرولوجية والإيكولوجية، ومدى جودة البيانات.
- دراسة الترتيبات والإجراءات الراهنة المتبعة في جمع وتحليل بيانات الأرصاد الجوية والبيانات الهيدرولوجية والإيكولوجية وإزالة التفتت بين الكثير من الوكالات والوزارات على المستويات الإدارية المختلفة.
- تحديد النواتج النهائية المفيدة، أو المعلومات أو أدوات دعم اتخاذ القرارات، وضمان وصولها إلى المستعملين النهائيين في الوقت المناسب.
- وضع وتعميم فعالية نظم الإنذار المبكر والمعلومات التي تشمل الإنذار بالآثار المحتملة على معيشة الإنسان.
- القيام بعمليات الرصد المنهجية وتسجيل آثار الجفاف على المستوى المحلي في الوقت الحقيقي.
 - قياس مدى جودة البيانات؛
 - والتأكد من أن نظم الإنذار المبكر والمعلومات مصممة لكي تصل إلى المجتمعات المحلية (وأن هذه المجتمعات يمكن أن تستفيد منها).
- إقامة صلات كافية بين الإنذار المبكر وتدابير الإغاثة والاستجابة.

(ج) تحسين إجراءات التأهب والتخفيف من حدة آثار الجفاف.

- وضع المنهجيات واختبارها وتحسينها وقياس مدى التقدم في الحد من التعرض للمخاطر، وتحسين قدرة المجتمع المحلي – في مجالات مثل إدارة مخاطر الجفاف، وتقييم جدوى التكاليف المترتبة على تطبيق تلك المنهجيات والتحليلات، والآثار المجتمعية للأحداث الكارثية.
- تمكين السكان المتأثرين من خلال الدعم الذي تقدمه الحكومات والمؤسسات، وتقديم الحوافز، وتعميم النهج الناجحة لزيادة القدرات والإجراءات على المستوى المحلي.
- تحديد إجراءات التخفيف من حدة الآثار في نطاقات زمنية متعددة.
 - الاستفادة من سجلات آثار الجفاف في وضع تقييمات احتمالية لمخاطر الجفاف وتيسير التخطيط الاستباقي وإدارة مخاطر الجفاف.
 - النظر في مدى قدرة المزارعين على تلقي المعلومات والاستفادة منها.
- اتخاذ تدابير مواجهة الجفاف التي تعزز مفهوم إدارة المخاطر باعتباره عنصراً رئيسياً للسياسة الوطنية لمواجهة الجفاف مع تشجيع الإدارة البيئية.
- تحديد الحوافز التي يمكن تقديمها للقطاعات/المجموعات المعرضة للمخاطر من أجل تحسين تطبيق تدابير إدارة المخاطر دعماً للسياسة الوطنية لمواجهة الجفاف.
- تعزيز الجهود البحثية للنهوض بالتنمية المستدامة وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على تحمل آثار الجفاف.

(د) تنفيذ إجراءات مواجهة الطوارئ وتدابير الإغاثة التي تعزز تحقيق أهداف السياسات الوطنية لإدارة الجفاف.

- تحديد تدابير مواجهة الطوارئ التي تحد من آثار حالات الجفاف الراهنة مع الحد من آثار التعرض لها لدى حدوثها في المستقبل.
- التأكد من وصول الإغاثة إلى المجتمعات المحلية/ القطاعات المتأثرة في الوقت المناسب.
- ربط الإغاثة في حالات الطوارئ بإجراءات التأهب لمواجهتها والتخفيف من حدتها.

وذلك من خلال (كيف):

أ) قيام الجهات صاحبة المصلحة بتحديد المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها.

ب) جمع المعلومات وتحليلها.

ج) تحديد عمليات تقييم المخاطر القائم على الأدلة وترتيب أولويات إجراءات التخفيف من حدتها.

د) تحديد المعوقات والترتيبات المؤسسية.

هـ) وتعميم الإجراءات – وضع نظم لربط التدابير بالسياسات والمؤسسات القائمة.
